ليف غرينبرغ *

# بين كابلان وحوّارة: شرخ النظام ودور المجتمع العسكري في حماية الديمقراطية **

**ملخص:** لماذا يخرج الجيش بالذات ضد الانقلاب على الحكم في إسرائيل؟ ولماذا يغض المواطنون المتظاهرون أنظارهم عن السيطرة العسكرية على الفلسطينيين؟ تحلل هذه المقالة مصالح الجيش في الإبقاء على التمييز بين سلطته السيادية في المناطق والنظام الديمقراطي داخل حدود ١٩٦٧، ووجود «مجتمع عسكري» يتجند للدفاع عنها، ضمن حركة الاحتجاج. تبيّن المقالة كيف أن "البوغروم" في حوارة قد جسّد فقدان سيطرة الجيش على المستوطنين ووسّع الحملة الاحتجاجية ضد الحكومة، بما في ذلك التهديدات برفض الخدمة العسكرية، على الرغم من أن الحدث في حدّ ذاته قد دُفع إلى الهوامش وإلى النسيان. يُظهر تحليل تسلسل الأحداث التي أوقفت التشريعات في شهر آذار علاقة وثيقة بين الاحتجاج ووعي المتظاهرين للمخاطر المحدقة بالنظام إذا ما تم محو الحدود من جانب الحكومة، حقاً. يُعرَض مصطلح «المجتمع العسكري» هنا كمفهوم سياسي، دينامي ومتعلق بالسياق، من أجل توضيح آلية الجيش في ممارسة التأثير الديمقراطي على السياسة الإسرائيلية. كذلك، أيضاً، صحوة المجتمع المدني توصَف بأنها ظاهرة ديناميكية مرتبطة بالسياق، تنمو في ظل الخطاب الأمني المهيمن حقاً، لكن من المتوقع أن تواجه تحديات مدنية والحاجة إلى توسيع قضايا النضال وزيادة المجموعات المشاركة فيه، بمن فيها الفلسطينيون.

* بروفسور في قسم علم الاجتماع وعلم الإنسان، جامعة بن غوريون في النقب.

** ترجمة: سليم سلامة.

في ١٢ آذار ٢٠٢٣، عقد رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، هرتسي هليفي، لقاء مع جنود في الاحتياط وصرّح خلاله بأنه يفهم أن جنوداً في الاحتياط لن يخدموا في ظل نظام غير ديمقراطي (هآرتس، ١٢ آذار ٢٠٢٣). كان ذلك أشبه بلقاء مصالحة بعد أسبوع ونصف الأسبوع من المواجهات الكلامية العلنية بينه وبين مجموعات من جنود الاحتياط الذين انتظموا لدعم الحملة الاحتجاجية ضد التشريعات المعادية للديمقراطية وتجرأوا على التهديد برفض تأدية الخدمة في حال تقدُّم قطار التشريع وتحوُّل النظام في إسرائيل إلى نظام استبدادي. وقد برزت، بشكل خاص، مجموعة الطيارين التي توجهت إلى رئيس الأركان بصورة مباشرة ورفضت المثول لتأدية الخدمة الاحتياطية (هرئيل، ٨,٣,٢٣).

منذ بداية حملة الاحتجاج، تحدث عدد من أفراد جهاز الأمن المتقاعدين ومجموعات من جنود الاحتياط فعبّروا عن معارضتهم للحكومة وللتشريعات المعادية للديمقراطية. في المظاهرة التي جرت يوم ٢٨ كانون الثاني، في الأسبوع الثالث من المظاهرات، شرح وزير الأمن ورئيس هيئة الأركان سابقاً، موشي بوغي يعلون، أمام المتظاهرين، الدلالات الأمنية المترتبة عن الانقلاب على الحكم وادّعى بأنّه بدون استقلالية المحكمة العليا وبدون صورة إسرائيل الديمقراطية، ثمة خطر لتقديم ضباط وجنود إسرائيليين إلى المحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بتهمة ارتكاب جرائم حرب (Shafir, 2023). في مطلع شهر آذار الأخير، تقدمت عملية تنظيم الجنود خطوة أخرى وشرعوا يطلقون التهديدات العلنية بالرفض.

في مظاهرة «يوم التشويش الوطني» التي أعلِن عنها عشية يوم الأربعاء، الأول من آذار، حصل تحوّل: فقد استخدمت الشرطة قوة مفرطة لتفريق المتظاهرين، بعد ستة أسابيع من ضبط النفس النسبي و«الاحتواء» في التعامل مع النشاطات الاحتجاجية. مقابل فرق الخيّالة، سيارات خراطيم المياه وعناصر الشرطة المزودين بالهراوات، صرخ المتظاهرون «أين كنتم في حوارة؟» (زيف، ٢,٣,٢٣). هذه المظاهرة، التي كانت مخططة مسبقاً حقاً، جرت بعد يومين من وقوع ما وصفه قائد المنطقة العسكرية الوسطى، الجنرال يهودا فوكس، بـ «البوغروم» في قرية حوارة (هآرتس، ٢٣ شباط٢٠٢٣). لكن بعد مضيّ أسبوعين، أزيح «البوغروم» إلى الهامش وعادت المظاهرات إلى التركيز على الديمقراطية داخل حدود ١٩٦٧ وإلى تجاهل الحكم العسكري على الفلسطينيين ما وراء الحدود.

أصبح الحكم العسكري في المناطق بمثابة الفيل في الغرفة: الجميع يعرف أنه موجود، إلا أن غالبية المتظاهرين والمتحدثين يفضّلون تجاهله. تجند المجتمع العسكري بأسره ـ رؤساء الجيش وأفراد الأجهزة الأمنية، النظاميون والمتقاعدون، وكذلك الضباط والجنود في الاحتياط ـ للدفاع عن الديمقراطية ونجح، في شهر آذار، في لجم قطار التشريعات لفترة زمنية ما. ها هو إذاً اللغز المُضاعَف الذي أسعى إلى سبر غوره في هذه المقالة: كيف يمكن أن يكون رؤساء المجتمع العسكري، بالذات، هم الذين وقفوا في وجه الحكومة دفاعاً عن الديمقراطية، ولماذا يتجاهل متظاهرو المجتمع المدني المثابرون، الذين يهتفون «ديمقراطية» في الشوارع والميادين، وجود الحكم العسكري على الفلسطينيين في المناطق؟ سأحاول حلّ هذه المتاهة هنا، توضيح كلا اللغزين وفحص كيف يمكن للعلاقة بينهما أن تساعد في فهم قوة الاحتجاج وإمكاناته ونقاط ضعفه الإستراتيجية، أيضاً.

في يوم السبت الذي تلا التصعيد في مظاهرة يوم التشويش، حصلت قفزة في حجم المظاهرات، في انتشارها القُطري وفي تصميم المتظاهرين على مواجهة الشرطة (هآرتس، ٤ آذار ٢٠٢٣). في اليوم التالي، مباشرة، أجرى مركز أكورد استطلاعاً للرأي سُئل فيه المشاركون في الاستطلاع ما الذي دفعهم إلى تأييد الاحتجاجات؟ إلى جانب الانقلاب على الحكم، تبين أن البوغروم في حوارة ورد بتسلئيل سموتريتش، الذي قال إنه «يجب محو القرية» (Ynet، ١ آذار ٢٠٢٣)، كانا من بين العوامل الأساسية خلف تأييدهم للاحتجاجات: ٨٤٪ من مؤيدي اليسار، ٦٠٪ من مؤيدي الوسط و٢٩٪ من مؤيدي اليمين، أيضاً.[١]

في هذه المقالة، أدّعي بأنّ البوغروم في حوارة

دفع بالمظاهرات ووسّع انتشارها في البلاد والطيف السياسي لمؤيديها، كما شجع مجموعات من جنود الاحتياط على الانتظام حسب الوحدات والتهديد برفض تأدية الخدمة. بيدَ أن الخطاب الأمني ومركزية المجتمع العسكري في حملة الاحتجاج يتناقضان مع المُطالبة بالديمقراطية. صحيح أن المظاهرات في شهر آذار، بقيادة المجتمع العسكري، نجحت في وقف عملية التشريع غير الديمقراطية، مؤقتاً، إلا أنّ نشطاء المجتمع المدني هم الذين سيتعين عليهم الوقوف في وجه سياسة الحكومة المعادية للديمقراطية على أصعدة أخرى عديدة، في داخل حدود الخط الأخضر وخارجها، وإعطاء مضمون للمُطالبة بالديمقراطية.

يبحث الجزء الأول من المقالة في التوتر القائم بين المكانة القانونية للحدود ومحوها الفعلي بفعل الاستيطان اليهودي وكذلك في انعكاسات النوايا الحكومية لمحو الحدود على صورة إسرائيل كدولة ديمقراطية. ويبحث الجزء الثاني في تحديات سيطرة الجيش الإسرائيلي على السكان الفلسطينيين ـ سواء في المدن، من خلال التعاون مع السلطة الفلسطينية، أو في المناطق الريفية التي تقوم مجموعات متعصبة من المستوطنين فيها بالتنكيل بالفلسطينيين. ويحلل الجزء الثالث تاريخ الوظيفة المركزية للمجتمع العسكري في المواجهة مع التعصب الديني، كما يبحث في بداية الأزمة السياسية الراهنة في العام ٢٠١٧ ويعرض تسلسل الأحداث التي أوقفت عملية التشريع، من البوغروم في حوارة في ٢٦ شباط حتى الإضراب الكبير الذي عم الدولة في ٢٧ آذار.

## تخيُّل إسرائيل كدولة ديمقراطية

أقترِح التمييز بين الأزمات السياسية، التي تزايدت باستمرار منذ اغتيال رابين، والشرخ الحالي الذي أصاب نظام الحكم ويتميز باستنفاد قدرات النظام المزدوج، العسكري ـ الديمقراطي (غرينبرغ، ٢٠٠٨) على مواصلة الحفاظ على تناقضاته الداخلية. وقد تمثلت القشة التي قصمت ظهر البعير[٢] في تشكيل الائتلاف الجديد برئاسة بنيامين نتنياهو مع شركائه من الصهيونية الدينية، الذين يدفعون نحو حسم التوتر الداخلي الكامن في التناقض اللفظي «دولة يهودية وديمقراطية» بواسطة شطب «ديمقراطية» في نطاق حدود ١٩٦٧. رأت هذه الحكومة فرصة لمرة واحدة، لا تتكرر، لإحداث تغييرات مؤسساتية جذرية وهي تدع معارضيها أيضاً ليصارعوا على طابع النظام المستقبلي وعلى هوية الإسرائيليين الجماعية.

يقوم نظام الحكم الحالي، الذي تشكل الحكومة الجديدة تهديداً عليه، على الدمج بين نظام ديمقراطي لمواطنيها الإسرائيليين ونظام عسكري يحكم رعاياها الفلسطينيين وراء حدود ١٩٦٧. الجيش هو لاعب سياسي مركزي في هذا النظام، لأنه بحاجة إلى شرعية كي يستطيع تجنيد جنوده في الجانب الديمقراطي من الحدود لضرورة حفظ السيطرة على الفلسطينيين في جانبها الآخر، حيث هو صاحب السيادة (هيلمان، ١٩٩٩). ويكونه لاعباً سياسياً في نظام ديمقراطي، يحتاج الجيش أيضاً إلى أصوات مدنية تعبر عن مواقفه وتدافع عنها. ينعكس هذا في العلاقات الاجتماعية المستمرة بين عناصر الجيش المتقاعدين وفي الاحتياط، كما بينهم وبين زملائهم في الخدمة النظامية، والذين يشكّون معاً المجتمع العسكري. لكنه ينعكس، أيضاً، في هيمنة الخطاب الأمني في وسائل الإعلام وفي قطاعات واسعة من الجمهور المدني؛ وهو خطاب تصبح الخدمة العسكرية في إطاره رأسمالٍ رمزياً، مقابل الـ «المتهربين» الذين في الائتلاف.

## لنتخيّل إسرائيل كدولة ديمقراطية

كي نتخيّل إسرائيل كدولة ديمقراطية، من الضروري أنْ نتخيل أنّ اليهود هم «الشعب» صاحب السيادة وأنّ حدود دولة إسرائيل هي حدودها في السنوات ١٩٤٩- ١٩٦٧ (غرينبرغ، ١٩٩٩). ذلك أنه من الواضح أن ما يحدث في ما خلف الحدود، أياً كان توصيفه أو تسميته، هو غير ديمقراطي، حيث السكان الفلسطينيون مسلوبو حقوق المواطن والحقوق السياسية. في خارطة الضفة الغربية، يمكن أن نرى مستوطنات يهودية في المنطقة المحيطة بمناطق A (المنطقة المدينية) الخاضعة لسيطرة

**النظام المزدوج، الذي يدمج ما بين الحكم العسكري في أحد جانبي الحدود والديمقراطية في الجانب الآخر منها، يجعل من الجيش، بالضرورة، لاعباً سياسياً، سواء لأن الجيش مسؤول عن إدارة السكان الخاضعين لسلطته، أو لأنه مُلزم بتجنيد جنود في الجانب الديمقراطي من الحدود. وبكونه لاعباً سياسياً، ثمة لدى الجيش اعتبارات براغماتية للسيطرة.**

السلطة الفلسطينية منذ العام ١٩٩٥، وكذلك مناطق B (منطقة قرى وبلدات) الخاضعة لسيطرة مشتركة بين السلطة الفلسطينية (المكلفة بإدارة الشؤون المدنية) والجيش الإسرائيلي (المكلف بالإدارة الأمنية). يُسأل السؤال عمّا إذا كان الحدّ حقيقياً أم مُتخيَّلاً. في هذه المسألة ثمة تناقض بين الجانب القانوني والواقع الجيوسياسي. فمن الناحية الجيوسياسية، من الواضح أن الخط الأخضر ليس متخيَّلاً فحسب، بل هو مجرد وهم. وأنا أمايز هنا، تحليلياً، بين الخيال، الذي هو شيء غير حقيقي بالإمكان الاجتهاد لتحقيقه، وبين الوهم، غير القابل للتحقق بسبب معيقات بنيوية، مؤسساتية أو سياسية (غرينبرغ، ٢٠٠٧، الفصل ٢). تحوّل الخط الأخضر إلى وهم، بصورة تدريجية وبمرور السنوات، نتيجة تعمُّد الحكومات الإسرائيلية محو الحدّ بصورة جذرية عبر بناء المستوطنات اليهودية في ما وراء حدود إسرائيل السيادية وخلافاً للقانون الدولي. تشير هذه البلدات التي تسمى «مستوطنات»، وهي تسمية اصطلاحية تشكّل فعلاً استطراديّاً إلى استمرار وجود الخط الأخضر الفاصل بين هذه البلدات ودولة إسرائيل السيادية. حافظت جميع الحكومات الإسرائيلية منذ العام ١٩٦٧ على الخط الأخضر كحدود مؤقتة إلى حين العثور على شريك للسلام. لكنها توقفت، في أعقاب الانتفاضة الثانية، عن إجراء مفاوضات سياسية مع القيادة الفلسطينية (المفاوضات التي أجراها إيهود أولمرت مع محمود عباس في مؤتمر أنابوليس كانت حدثاً استثنائياً بشكل خاص)، أقيمت جدران فاصلة في الضفة الغربية وتم محو الخط الأخضر بصورة نهائية (Lustick, 2019).

ولكن، على الرغم من أن الحدّ قد مُحي من الناحية السياسية ويعيش اليوم في الضفة الغربية نحو نصف مليون مواطن إسرائيلي، فإن الصورة مختلفة تماماً من الناحية القانونية. فمن هذه الناحية (القانونية)، الخط الأخضر لا يزال قائماً. لم تقم إسرائيل بضم المناطق الفلسطينية، بل أبقتها في حالة من الغموض كأوراق مساومة مستقبلية.[٣] في الضفة الغربية، الجيش الإسرائيلي هو صاحب السيادة والحاكم، هو الذي يضع الأنظمة وهو الذي يشغّل المحاكم العسكرية (Hajjar, 2005). هذا هو سبب الحاجة المستمرة إلى وضع نظام مؤقت جديد مرة كل خمس سنوات يجدد التأكيد على أن مواطني إسرائيل المقيمين في الضفة الغربية غير خاضعين لسلطة الجيش، وإنما لدولة إسرائيل.

للجيش الإسرائيلي دور مركزي في ترسيم حدود دولة إسرائيل: من خلال تعريفه منطقة السيادة العسكرية وتحديده لها، يقوم الجيش عملياً بتحديد حدود دولة إسرائيل الديمقراطية. النظام المزدوج، الذي يدمج ما بين الحكم العسكري في أحد جانبي الحدود والديمقراطية في الجانب الآخر منها، يجعل من الجيش، بالضرورة، لاعباً سياسياً، سواء لأن الجيش مسؤول عن إدارة السكان الخاضعين لسلطته، أو لأنه مُلزم بتجنيد جنود في الجانب الديمقراطي من الحدود. وبكونه لاعباً سياسياً، ثمة لدى الجيش اعتبارات براغماتية للسيطرة ـ بإمكانه أن يشجع على إيجاد فضاء يتيح الاعتراف السياسي بالفلسطينيين والحوار، مثلما فعل في أعقاب الانتفاضة الأولى، أو التحرك للقمع بالعنف، مثلما فعل في أعقاب الانتفاضة الثانية (Grinberg, 2011, 2013).

لكنه يضطلع أيضاً بدور أيديولوجي مانح للشرعية: لكي يستطيع تجنيد جنود دون أي اعتراض أو تحفظ، يتعين على الجيش إقناع المتجندين بأن مصدر سلطته وصلاحيته يكمن في خضوعه للمؤسسات الديمقراطية في دولة إسرائيل وبأنّ مرجعية أوامره العسكرية تكمن في الجسم الديمقراطي.[٤] يتعين عليه إقناع الجنود بأنهم يتجندون من أجل الدفاع عن الدولة وبأنّ السيطرة على الفلسطينيين إنما هي لتلبية الاحتياجات الأمنية وليست بغية الاستيلاء العنيف على أراضيهم وقمع مقاومتهم.

هذا هو صُلب الشرخ الراهن في نظام الحكم: محاولة حل التناقض البنيوي بين البُعد السياسي الحقيقي، المتجسد في التوسع الإقليمي الكبير الذي يمحو الحدود، ومكانة المناطق القانونية كمنطقة تحت سيادة عسكرية. يسعى الائتلاف الحالي لأن يفعل ذلك بواسطة محو الخط الأخضر وإنشاء نظام واحد بين البحر والنهر، تحت سيادة يهودية حصرية وتأسيساً على أيديولوجيا دينية مسيانية (نهوراي، ٢٠٢٢؛ سموتريتش، ٢٠١٧). محو الحدود وإنشاء نظام موحد وغير ديمقراطي هما سبب القلق ليس لدى المجتمع المدني ومؤيدي الديمقراطية فقط، وإنما لدى الجيش أيضاً: قد يتجه بعض الجنود إلى رفض تأدية الخدمة العسكرية إذا ما اعتقدوا بأن مصدر صلاحية الأوامر العسكرية غير ديمقراطي وبأنّ ليس ثمة حدوداً تفصل/ تميّز بين دولة إسرائيل والمناطق.[٥] وما يذكي الإحباط، الغضب وروح التمرد، بقوة أكبر، هو حقيقة أن الحكومة مؤلفة، في غالبيتها، من أحزاب حريدية ناخبوها معفيون من الخدمة العسكرية، بل وهي تطالب أيضاً بتثبيت هذا الإعفاء في نَص قانوني.

## كيف نبرر «الاحتلال الديمقراطي»؟

تعاني الشرعية التي تحظى بها السيطرة العسكرية الإسرائيلية على الفلسطينيين، استناداً إلى عرضها وكأنها حالة مؤقتة من الدفاع عن النفس والأمن، من نقطتيّ ضعف مركزيتين. الأولى، في المنطقة المدينية. السيطرة على المدن الفلسطينية تولّد احتكاكاً مع السكان المدنيين الذين يعارضون وجود الجيش، ومن الواضح أن الصدام مع المواطنين المدنيين وقمعهم ليسا مسألة أمن أو دفاع عن النفس. ليست هذه مشكلة مميزة ينفرد بها الجيش الإسرائيلي: الجيوش ليست مُعدّة للسيطرة والتحكّم بسكان مدنيين في المدن، ولذلك تتم ممارسة السيطرة بواسطة قوات شُرطيّة تستند صلاحيتها، أولاً وقبل أي شيء آخر، على شرعية السلطة (نظام الحكم) والقانون (Tilly, 2000). ظهرت مسألة شرعية السيطرة على المدن، بقوة كبيرة جداً، خلال الانتفاضة الأولى وكان الهدف منها التنصل من سيطرة الجيش (Tamari, 1991) وفي أعقابها أعلن رئيس هيئة أركان الجيش، دان شومرون، أنّ ليس ثمة حلاً عسكرياً للانتفاضة وإنما حل سياسي فقط (ليفي، ٢٠٠٣، ص ١٧٥). ومن المهم أن نفهم مغزى إعلان رئيس الأركان هذا: إنه يدعو، عملياً، إلى فتح أفق سياسي للتفاوض مع القيادة الفلسطينية. لم تكن مشكلة الجيش الإسرائيلي في قوة النيران أو في قدرته على هزم العدو، وإنما في انعدام الشرعية في أعين بعض الجنود والمجتمع المدني لاستخدام القوة اللازمة من أجل السيطرة على المدن.

تحقَّقَ حل مسألة شرعية السيطرة على المدن في اتفاقيات أوسلو (سفير، ١٩٩٨). فقد نصت هذه الاتفاقيات على أن تنقل إسرائيل السيطرة على المدن (مناطق A) إلى السلطة الفلسطينية التي تُسنَد إليها مهمة وصلاحية إدارتها بواسطة جهاز شرطة قويّ. التسوية المؤقتة بشأن تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق A- B و C كان يُفترض أن تبقى سارية حتى التوصل إلى اتفاقية نهائية في غضون خمس سنوات، إلا أنه بعد اغتيال رابين وصعود نتنياهو واندلاع الانتفاضة الثانية، أصبحت التسوية المؤقتة ثابتة دائمة. ترتكز السيطرة على المناطق، بصورة أساسية، على التنسيق الأمني بين الجيش الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية.[٦] هذا التعاون قائم ومستمر، على الرغم من تعرّضه لتحفظات دائمة من جانب الفلسطينيين لأنه يتضح، المرة تلو الأخرى، أنه يخدم إسرائيل أولاً وأخيراً. وهو ما يثير من حين إلى آخر

هبّات شعبية، مثل انتفاضة الأفراد في ٢٠١٥- ٢٠١٦ أو هبة أيار ٢٠٢١، كما يشجع خلايا مسلحة على تنفيذ عمليات «إرهابية». ومن هنا، فإن التعاون الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية هو، إذاً، مصدر شرعية السيطرة العسكرية على الفلسطينيين المحرومين من الحقوق في المناطق - وهي سيطرة تُصوَّر كأنها مؤقتة وتخدم هدفاً أمنياً يتمثل في منع وإحباط العمليات «الإرهابية». لكنّ هذا التعاون مُعرّض الآن للخطر، لأن الحكومة الجديدة تتنكّر الآن لوقتيّة السيطرة على المناطق، من جهة، وكذلك على شرعية السلطة الفلسطينية من جهة أخرى. ويثير هذا الأمر أشدّ القلق لدى القيادة العليا في الجيش، انطلاقاً من اعتبارات براغماتية، كما يثير أيضاً قلق المجتمع العسكري الذي يخرج إلى التظاهر الاحتجاجي في الشوارع.

نقطة الضعف الأخرى، الثانية، في شرعية السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين تتعلق بالمناطق الريفية. فسيطرة الجيش الإسرائيلي الأمنية المباشرة على مناطق B، المكونة من بلدات وقرى محاطة بالمستوطنات (مناطق C)، تسبب الاحتكاكات الدائمة بين المتعصبين من المستوطنين والسكان المحليين: مُضايقات وأعمال تنكيل متكررة، إضرار بالممتلكات، بالأشجار وبالمحاصيل الزراعية، حرائق متعمَّدة من جانب المستوطنين الذين يسعون إلى تهجير الفلسطينيين عن أراضيهم. يجري توثيق هذه المضايقات وأعمال التنكيل، بالصوت والصورة، وتنشر في وسائل التواصل الاجتماعي بصورة دائمة.[٧] بهذا المعنى، شكّل البوغروم في حوّارة ذروة جديدة من حيث قوة الحدث، لكن ليس من حيث ظاهرة الاعتداء على السكان المحليين بحدّ ذاتها. تزيد مثل هذه الاحتكاكات من حدة الفهم بأنّ لا علاقة لسيطرة الجيش الإسرائيلي على مناطق B بالدفاع عن النفس أو بالقضايا الأمنية، وإنما لها علاقة بدعم تمدد المستوطنات وتوسعها وبدعم الأوساط العنيفة التي تنكل بالسكان المحليين. المشكلة السياسية التي تقف في وجه القيادة العليا في الجيش الإسرائيلي في معالجتها لهذه الظواهر هي مشكلة مُضاعفة: ذلك أن هذه الظواهر تقوّض شرعية السلطة الفلسطينية في نظر السكان الفلسطينيين المحليين غير المحميين، كما تقوّض شرعية سيطرة الجيش في نظر جزء من الجنود. إلا أن المشكلة المؤسساتية الأشدّ خطراً بالنسبة للقيادة العليا في الجيش هي فقدان السيطرة على الجنود في الميدان. صحيح أن الجنرال فوكس شجب البوغروم في حوّارة، كما أشرنا آنفاً، إلا أنه لم يكن في مقدوره السيطرة على ما يجري ميدانياً أو إجراء تحقيق ما بعد الحدث. خلال السنوات، تولّد بين الجنود وتنامى شعور من التضامن تجاه المستوطنين المتعصبين الذين يتعين عليهم حمايتهم؛ كلا الطرفين مسلّحان ويتعاونان في ما بينهما في السيطرة على الفلسطينيين. وكما صرّح مؤخراً قائد لواء السامرة، الجنرال منشي روعي تسفايغ (الذي تلقى توبيخاً على تصريحه ذاك)، فإن «الجيش والاستيطان واحد» (شيزاف، ٢٠٢٢).

تثير ظاهرة فقدان السيطرة على الجنود في الميدان الآن قلقاً شديداً لدى القيادة العليا في الجيش بشكل خاص. في مقالته في هذا العدد، يميز يغيل ليفي (وانظروا، أيضاً، ليفي، ٢٠٢٢) بين جيشين: الجيش الرسمي، الذي يمتثل للقيادة العليا في الجيش ويتماثل مع صورة إسرائيل كدولة ديمقراطية، والجيش غير الرسمي، وهو جيش المهمات الشُّرَطيّة في المناطق، الذي يتماثل مع متعصبي المستوطنين وليست للقيادة العليا في الجيش أي سيطرة حقيقية عليه. وفي رأيي، أن التوتر بين هذين الجيشين قد ارتفع درجة أخرى عقب تشكيل الحكومة الجديدة ومع تعيين بتسلئيل سموتريتش وزيراً في وزارة الأمن مسؤولاً عن الإدارة المدنية وتعيين إيتمار بن غفير وزيراً للأمن الداخلي مسؤولاً عن حرس الحدود. تقف القيادة العليا في الجيش ـ القيادة العسكرية الرسمية ـ الآن في مواجهة الحكومة الجديدة، التي تمثل الأوساط المتعصبة بين المستوطنين، وتستأنف على صلاحياتها في المناطق.

على هذا النحو يمكن، أيضاً، فهم الخطاب الأمني والدور القيادي الذي يضطلع به قادة الجيش المتقاعدون ووحدات جنود الاحتياط في الحملة الاحتجاجية ضد المسّ بالديمقراطية وباستقلالية

« النضال لمنع التشريعات هو نضال محافِظ يدافع عن النظام القديم في وجه الهجوم الراديكالي». (الصورة عن: إ.ب.أ)

المحكمة العليا. فالغالبية الساحقة من مجموعات المجتمع المدني التي تشارك في المظاهرات مساء كل يوم سبت، وكذلك في أيام التشويش في أواسط الأسابيع، تتماثل مع محاولات المجتمع العسكري للجم الحكومة وتقف خلفه وخلف نضاله. يعلم الجميع أن الاحتلال العسكري قائم، لكنه يفضّل عدم الحديث عن الفيل الذي في الغرفة. هكذا يتجاهل المتظاهرون الجانب غير الديمقراطي من القمع وانتهاكات القانون الدولي خلف الحدود ويؤيدون، في المقابل، كفاح المجتمع العسكري المحافظ من أجل تكريس وتقديس الخط الأخضر باعتباره حدود دولة إسرائيل السيادية والديمقراطية.[٨]

## وقف عملية التشريع في شهر آذار

ليست هذه المرة الأولى التي يقع فيها صدام بين نتنياهو والمجتمع العسكري. الصدام السابق، في الأعوام ١٩٩٦- ١٩٩٩، انتهى بما وصفه يورام بيري (٢٠٠٣) بـ «الانقلاب الديمقراطي»: بعد ثلاث سنوات حاول رؤساء الجهاز الأمني خلالها لجم نتنياهو ومنع المس بالتنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، تنظّمت مجموعة من العسكريين المتقاعدين للتصدي له. وفي انتخابات العام ١٩٩٩ هُزم أمام إيهود براك، الذي كان رئيساً لهيئة أركان الجيش في السنوات ١٩٩١- ١٩٩٥ وقاد حزب «العمل» وأمام إسحق مردخاي (وزير الأمن في السنوات ١٩٩٦- ١٩٩٩) وأمنون ليبكين شاحك (رئيس هيئة الأركان في السنوات ١٩٩٥- ١٩٩٩) الذين شكّلوا حزب وسط. مصطلح «المجتمع العسكري» الذي أطرحه هنا، والذي يشمل كما ذكرنا آنفاً رؤساء الجيش والجهاز الأمني في الخدمة النظامية النشطة وكذلك أولئك المتقاعدين الناشطين كمواطنين أو كجنود احتياط، هو مصطلح سياسي، دينامي ومنوط بالسياق. وهو يختلف عن المفهَمة الثقافية للعسكرة (كيمرلينغ، ١٩٩٣)، وعن المفهوم النخبوي للجيش (Peri, 2006) وعن تصنيف المواطَنة الإثنو- جمهورية (Shafir & Peled, 2002).

يقصد هذا المصطلح التمييز بين حالات يستطيع فيها الجيش تحقيق أهداف سيطرته من خلال ممارسة العنف، كما فعل في الانتفاضة الثانية، وبين حالات تفرض فيها الديمقراطية عليه تقييدات حين يرغب في معادلة حكومات متطرفة تقوّض شرعية ممارساته في نظر الجنود والجمهور. في مثل هذه الحالات، لا يستطيع قادة الجيش التحرك بصورة مباشرة وجلية من أجل تجنيد دعم شعبي، بل يحتاجون إلى لاعبين مدنيين يتماهون مع الجيش

وينشطون في الحلبة الجماهيرية والسياسية انطلاقاً من المنطق المؤسساتي الخاص به. يكون هؤلاء اللاعبون، في العادة، رؤساء الجيش السابقون الذين يتماهون مع الخطاب الأمني ومنطق الجيش المؤسساتي. هكذا كان الحال عندما انتُخب إسحق رابين في العام ١٩٩٢ وعندما انتُخب إيهود براك في العام ١٩٩٩ وهذا ما كان، أيضاً، منذ أقام بيني غانتس وغابي أشكنازي وموشي يعلون حزب «أزرق أبيض» عشية انتخابات ٢٠١٩، حين أرادوا تغيير نتنياهو.

بدأت المواجهة الحالية بين الجيش ونتنياهو وشركائه من الصهيونية الدينية منذ أيام «انتفاضة الأفراد» (٢٠١٥- ٢٠١٦)، حين فقدت القيادة العليا في الجيش السيطرة على جيش المهمات الشُّرَطيّة وعلى المستوطنين وأعلن تحفظه من الأجواء المحمومة التي هيّأت الأرضية لقتل فلسطينيين، حتى من دون دافع الدفاع عن النفس. وقع الصدام العلني بينهما بعد توثيق الجندي إليئور أزاريا في الخليل وهو يقتل «مخرباً» فلسطينياً بعد السيطرة عليه وبينما كان مُلقى على الأرض. حتى قبل قضية أزاريا، كان رئيس هيئة أركان الجيش، غادي آيزنكوت، قد دعا إلى «عدم إفراغ خرطوش على فتاة ابنة ١٣ عاماً تحمل مقصّاً» (شطاينمتس، ٢٠١٦). إلا أن نتنياهو خرج آنذاك ليحتضن أزاريا، «ابننا جميعاً»، اصطف إلى جانب أوساط الكهانيين وعبّر عن دعم خفيّ للانتقادات التي وجهها هؤلاء لرؤساء الجيش الذين قرروا تقديم أزاريا إلى المحاكمة. زاد استغلال هوية أزاريا المشرقية بصورة مُراوِغة من حدة التوتر، القائم أصلاً، بين كلا نوعيّ الجيش المذكورين أعلاه. في أعقاب هذا الصدام، استقال وزير الأمن يعلون من منصبه وأعلن دعمه للجيش الذي أراد فرض سلطته وسيطرته على جيش المهمات الشُّرَطيّة وعلى متعصّبي المستوطنين في الخليل. عشية انتخابات ٢٠١٩، تحالف يعلون مع غانتس وأشكنازي، رئيسي الأركان السابقين اللذين أشغلا المنصب بعده، وأقاموا حزب «أزرق أبيض»، ومنذ كانون الثاني ٢٠٢٣ يُعتبر يعلون أحد قادة الحملة الاحتجاجية. حيال غياب إستراتيجية سياسية بديلة لنتنياهو منذ العام ٢٠٠٩، ركّز حزب «أزرق أبيض» على شخص نتنياهو، فساده وانعدام شرعية حُكمه في الوقت الذي يمثل فيه أمام القضاء. بسلكه ذاك، شجّع هذا الحزب على التجنيد السبطيّ الديكوتوميّ («فقط ليس بيبي»/ «فقط بيبي») الذي يتمتع به سبط «اليمين» بأغلبية ديمغرافية واضحة.[٩]

مقابل فشل أحزاب المعارضة، تجسّدت أهمية الجيش وقوّته في الدفاع عن الديمقراطية ـ واحتياجه إلى دعم المجتمع المدني ـ بصورة بارزة في أحداث آذار ٢٠٢٣. ففي ذلك الشهر، وقف المجتمع العسكري برمّته مقابل الحكومة، بدعم من حركة الاحتجاج، ونجح كلاهما معاً في وقف حملة التشريعات المعادية للديمقراطية، التي قادها وزير القضاء، ياريف ليفين، ورئيس لجنة الدستور، القانون والقضاء البرلمانية، سمحا روطمان، لفترة ما. ويكشف التمعن في تسلسل الأحداث مدى قوة المجتمع العسكري في دعم متظاهري المجتمع المدني وكذلك العلاقة الوثيقة بين فقدان السيطرة في المناطق الفلسطينية والمعارضة الحازمة للتشريعات المعادية للديمقراطية:

- في ٢٦ شباط، في ساعات المساء والليل، جرى بدون أي عائق الاعتداء المنفلت والصاعق الذي نفذه مئات المستوطنين على بلدة حوّارة. قائد المنطقة العسكرية الوسطى، يهودا فوكس، شجب الاعتداء بشدة ووصفه بالبوغروم.
- في ١ آذار نُظم، للمرة الأولى، يوم تشويش وطني. جرى قمعه بعنف غير مسبوق من جانب الشرطة، تخلله استخدام الخيالة وخراطيم رش المياه. مقابل أفراد الشرطة، هتف المتظاهرون «أين كنتم في حوّارة؟». مجموعات من جنود الاحتياط بدأت بالتعبير العلني عن عدم الاستعداد للخدمة في الجيش في حال استمرار التشريعات وتقدمها وتوقف إسرائيل عن كونها دولة ديمقراطية.
- في ٤ آذار، يوم السبت، اتسعت المظاهرات الأسبوعية، اتسع نطاقها وانتشارها في مختلف أنحاء البلاد.
- في ٨ آذار، توجه طيارون في الاحتياط إلى رئيس هيئة أركان الجيش وأبلغوه بأنهم لن يؤدوا

**حقق النضال من أجل كبح قطار التشريع نجاحاً مؤقتاً بفضل التجنّد الاستثنائي من جانب المجتمع العسكري الذي جنّد، بدوره، المجتمع المدني واخترق، أيضاً، صفوف حزب الليكود الذي ظهر فيه متضامنون مع الخطاب الأمني. لكنّ هذه المهلة قد تنتهي. ومن المهم بمكان أن نفهم أن النضال لمنع هذه التشريعات هو نضال محافِظ يدافع عن النظام القديم ويتعرض الآن لهجوم راديكالي من جانب الحكومة الجديدة والأوساط الأشدّ تطرفاً فيها، بصورة واعية.**

الخدمة العسكرية إن تقدمت عملية التشريع في الكنيست.

- في ١٢ آذار، التقى رئيس هيئة أركان الجيش مع جنود في الاحتياط وصرّح بأنه يفهم أن الاستعداد لتأدية الخدمة العسكرية مشروط بطابع النظام الديمقراطي.
- في ٢٣ آذار، دعا وزير الأمن يوآف غالانت إلى وقف التشريعات.
- في ٢٦ آذار، أقال نتنياهو غالانت من الحكومة. عقب ذلك، خرج مئات الآلاف إلى الشوارع بصورة تلقائية وأغلقوا طرقاً رئيسة في أنحاء مختلفة من البلاد طوال ساعات عديدة. كانت المظاهرات في تلك الليلة على درجة استثنائية من القوة وامتنعت الشرطة عن التدخل. كما أعلنت الهستدروت (اتحاد النقابات المهنية) عن إضراب عام في المرافق الاقتصادية المختلفة (N12، 2023).
- في ٢٧ آذار، أعلن رئيس لجنة العمال في سلطة المطارات وعضو «الليكود»، بنحاس عيدان، عن وقف العمل في مطار بن غوريون الدولي. عم الإضراب الشامل في جميع المرافق الاقتصادية وفي السلطات المحلية، إلى جانب إضراب الجامعات، بقرار من رؤسائها، إضراب الأطباء، العاملين في قطاع التقنية العالية («هاي تك») ورجال الأعمال وإضراب جميع المجمّعات التجارية. شُلّت الدولة بأسرها، حتى أن نتنياهو سارع إلى عقد مؤتمر صحافي أعلن خلاله عن وقف مؤقت لعملية التشريع.

حقق النضال من أجل كبح قطار التشريع نجاحاً مؤقتاً بفضل التجنّد الاستثنائي من جانب المجتمع العسكري الذي جنّد، بدوره، المجتمع المدني واخترق، أيضاً، صفوف حزب الليكود الذي ظهر فيه متضامنون مع الخطاب الأمني (غالانت، على سبيل المثال، ولجان عمال ورؤساء مركز الحكم المحلي). لكنّ هذه المهلة قد تنتهي. ومن المهم بمكان أن نفهم أن النضال لمنع هذه التشريعات هو نضال محافِظ يدافع عن النظام القديم الذي استطاع الحفاظ على قواعد لعبة ديمقراطية ويتعرض الآن لهجوم راديكالي من جانب الحكومة الجديدة والأوساط الأشدّ تطرفاً فيها، بصورة واعية. هذه ليست أزمة سياسية فحسب، وإنما هي شرخ عميق في النظام. وقد استطاع النظام الذي تسعى الحكومة الحالية إلى تفكيكه إمساك العصا من كلا طرفيه والإبقاء على الديمقراطية إلى جانب الاحتلال العسكري، من خلال تكريس الفارق قانونياً بين جانبي الخط الأخضر.[١٠] اللاعب السياسي الأقوى الذي وقف خلف المحافظة على الخط الأخضر حتى الآن، وحمى بذلك قوانين اللعبة الديمقراطية أيضاً، هو الجيش؛ لكنّ الجيش في حاجة إلى صوت مدنيّ يتمتع بالشرعية من الناحية الديمقراطية.

## تلخيص ونظرة نحو المستقبل

أشرتُ في هذه المقالة إلى الدور السياسي المركزي الذي يلعبه الجيش الإسرائيلي في الإبقاء على الخط الأخضر وإلى التمييز بين دولة إسرائيل السيادية، التي تعتمد قواعد اللعبة الديمقراطية، ومناطق الاحتلال العسكري. وقد أردتُ، بذلك، توضيح مدى أهمية الخطاب الأمني وممثلي الجهاز الأمني في الحركة الاحتجاجية، إلى جانب الفجوة ما بين

الشعارات التي تصوّر إسرائيل كدولة ديمقراطية وسط تجاهل ما يحدث خلف الخط الأخضر. وبيّنتُ أيضاً أن السياسة العدوانية التي تنتهجها الحكومة تجاه الفلسطينيين، التطلع إلى محو الخط الأخضر وعنف المستوطنين المتعصبين، تشكل عاملاً مركزياً يحرّك حملة الاحتجاج وتهديدات جنود الاحتياط بالامتناع عن تأدية الخدمة العسكرية، على الرغم من تجاهلهم الاحتلال. وتكمن نقطة الضعف المركزية التي تعتري الحركة الاحتجاجية وخطابها العسكري في مدى السهولة التي يمكن لحالة طوارئ أمنية أن تهدد وحدة المتظاهرين وتصميمهم. وثمة نقطة ضعف أخرى هي غياب إستراتيجية سياسية بديلة لتلك التي تعتمدها الصهيونية الدينية.

الجيش والمجتمع العسكري ليسا مُصمَّمَيْن لوضع وبلورة بديل ديمقراطي للنظام الثنائي، المزدوج، الديمقراطي والعسكري. بإمكانهما، في أفضل الحالات، تطوير آليات السيطرة على الفلسطينيين وتحسينها، كما حصل في اتفاقيات أوسلو، وتخويل السلطة الفلسطينية بعض الصلاحيات. عموماً، تنمو البدائل الديمقراطية من قلب المجتمع المدني الذي يدخل في صدام مع نظام الحكم القمعيّ، لكن ثمة حاجة إلى أحزاب تعبّر عن هذا المجتمع (Linz & Stepan, 1996). غير أن إقامة حزب ديمقراطي يتبنى رؤية جديدة تعبر عن المجتمع الديمقراطي هي عملية طويلة المدى، وهي صعبة بشكل خاص في إسرائيل، الدولة ذات التاريخ الطويل من المجتمع المُجنَّد (بن إليعيزر، ١٩٩٥)[١١]، كما تعكسه هيمنة الخطاب الأمني في أوساط قادة الحركة الاحتجاجية. ويعمّق هذا الخطاب الانقسام بين اليهود والفلسطينيين في المجتمع المدني.

لم أناقش في هذه المقالة، بصورة مباشرة، الحركة الاحتجاجية، بل ركّزتُ على أهمية المجتمع العسكري في لجم التشريعات وفي تغييب قضية الاحتلال. لكن إذا كان هنالك سبب للتشجّع، فهو الحركة الكبيرة جداً التي تنمو من قلب التجنّد ضد التشريعات. فالحركة الاحتجاجية تُولّد في المجتمع المدني تنظيماً ديمقراطياً غير مسبوق من مجموعات مختلفة ـ منظمات نسائية، منظمات مهنية، طلاب جامعات، شرقيون ديمقراطيون، متدينون ديمقراطيون، رجال أعمال وتقنية عالية، إضافة إلى مجموعات جنود الاحتياط. وتشكل هذه الظاهرة استمراراً لتقليد مظاهرات أيام السبت التي بدأت في حركة الاحتجاج الاجتماعية في العام ٢٠١١ واستمرت في المظاهرات ضد الفساد في بيتح تكفا في العام ٢٠١٧ وفي مظاهرات الاحتجاج في بلفور (مقر إقامة رئيس الحكومة) في العامين ٢٠١٢- ٢٠٢١. تأسست بعض المنظمات الفاعلة في حركة الاحتجاج اليوم إبّان الحملات الاحتجاجية السابقة ومنذ ذلك الحين أقيمت عشرات عديدة من التنظيمات الجديدة.

إحدى المصاعب البارزة في أداء الديمقراطية الإسرائيلية منذ بداياتها هي ضعف المجتمع المدني في مقابل الدولة وأحزاب السلطة (شبيرا، ١٩٧٧، ١٩٩٧). تكمن في صحوة المجتمع المدني ضد الحكومة قدرة كبيرة على بناء بديل ديمقراطي. لكن من المهم التأكيد على أن ثمة شرطاً أساسياً إضافياً، آخر للدمقرطة، هو خلق حالة من التضامن بين المجموعات المختلفة التي تتعرض لظلم السلطة ثم بناء تحالف واسع بينها. يمكن الافتراض أنه كلما صعّدت الحكومة الحالية من التوتر في العلاقات مع الفلسطينيين ومسّت بأجزاء مختلفة، متزايدة، من السكان اليهود، ابتداء بالنساء ومثليي الجنس وانتهاء بالعمال والمجموعات المستضعَفة الأخرى، كلما اضطرت حركة المعارضة إلى توسيع جدول أعمالها ومطالبها واحتواء مجموعات إضافية أخرى.[١٢] هذه سمة أساسية في الحركات الاحتجاجية: كونها في حركة دائمة (Tarrow, 2022). وكما عرضتُ رؤية سياسية، ديناميكية ومتعلقة بالسياق بشأن المجتمع العسكري، كذلك أيضاً أقترح النظر إلى سيرورة صحوة المجتمع المدني ـ كظاهرة سياسية، ديناميكية ومتعلقة بالسياق ـ ومثلهما أيضاً تطور العلاقات بين المجتمعين المدني والعسكري. لكن يجدر أن نتذكر أن البديل السياسي للسيطرة على الفلسطينيين لن يأتي من المجتمع العسكري، وهذا هو التحدي المركزي الذي ستقف حركة المعارضة للحكومة إزاءه، عاجلاً أم آجلاً.

## هوامش

١. من عرض تقديمي أعده مركز أكورد حول نتائج الاستطلاع من يوم ٢ آذار ٢٠٢٣، والذي كان عنوانه "موقف الجمهور حيال النضال ضد الإصلاح القضائي في أعقاب يوم التشويش الوطني في الأول من آذار ٢٠٢٣".

٢. أتل سولينجن وولفيرد فان (Solingen & Wan, 2016) اقترحا التمييز بين نقاط تحول تاريخية وبين tipping points التي هي أشبه بنقطة اللاعودة. زميل لي، جون كمبيل، الذي يستخدم مصطلح tipping points اقترح ترجمته إلى «القشة التي قصمت ظهر البعير».

٣. قرر حزب "مباي" الاحتفاظ بالمناطق لغرض المساومة بعد ١٩٦٧ (بيلين، ١٩٨٥)، ثم كرّس بيغن مكانتها المؤقتة هذه من خلال الاتفاق مع السادات، ثم جاءت اتفاقيات أوسلو وأبقت مستقبل المناطق على المكانة ذاتها.

٤. هذه خلاصة مستفادة منذ سنوات عديدة، منذ أشغلتُ وظيفة الناطق بلسان حركة "يوجد حد" إبان حرب لبنان الأولى.

٥. في أواخر شباط كانت هنالك إفادات عن أنّ قادة الجيش يخشون احتمال موجة جديدة من الرفض. انظروا: هرئيل، ٢٠٢٣؛ ليفي، ٢٠٢٣.

٦. التعاون في قطاع غزة أكثر خفيةً ويتمثل في تحويل التمويل للمحافظة على وجود نظام حكم مستقر مقابل اتفاقيات لوقف إطلاق النار و"هدنات" منسَّقة. هناك، في نظر الإسرائيليين، ثمة شرعية أكبر للجيش الإسرائيلي لقصف السكان المدنيين لأن الأمر يُعتبر دفاعاً عن النفس.

٧. انظروا، مثلاً، تقارير يوفال أبراهام وباسل العدرا في (موقع) محادثة محلية وانظروا أيضاً في مدوّنة «عنف المستوطنين = عنف الدولة" في موقع منظمة بتسيلم.

٨. لدى كتابة هذه الأسطر، يحصل الصدام المباشر الأول بين المنطق العسكري الذي تتبناه حملة الاحتجاج ومنطقها المدني، وذلك في ضوء عملية "الدرع والسهم" في قطاع غزة. فقد أعلن بعض قادة الاحتجاجات عن إلغاء المظاهرات الأسبوعية حيال الوضع الأمني المستجد؛ فيما أعلنت مجموعات أخرى أن المظاهرات ستجرى كالمعتاد وعبرت عن تحفظها من الخطاب الأمني وأعلنت معارضتها للامتثال الفوري خلف مشاعر الوحدة القومية التي تولّدها "العملية".

٩. عن تفوق اليمين الديمغرافي في التجنيد السبطيّ الديكوتوميّ كتبتُ في مقالتي "لماذا لم 'نكمل مشواره'؟» (غرينبرغ، ٢٠٠٠، ص ١٣٢- ١٣٣). حين يكون التجنيد سبطياً واليمين مُوطَّر في المتدينين، الحريديم، الطبقات الدنيا، الشرقيين والتقليديين، يكون «اليمين» السبطيّ متفوقاً ديمغرافياً.

١٠. في العدد الخاص من سوسيولوجيا إسرائيلية الذي صدر بمناسبة ٤٠ عاماً على حرب ١٩٦٧ أسميتُها «ديمقراطية احتلالية» (غرينبرغ، ٢٠٠٨).

١١. عن العسكرة في إسرائيل كُتبت أدبيات كثيرة. انظروا مثلًا Lomsky-Feder & Ben-Ari, 1999.

١٢. انتهت كتابة هذا المقال في الأسبوع الأول من شهر أيار ٢٠٢٣. منذ ذلك الحين ظهرت قضايا جديدة تجاوزت الأجندة الأولية التي وضعتها حركة الاحتجاج ضد الانقلاب على الحكم والمبادرة التشريعية المعادية للديمقراطية، ومن بينها النضال ضد الحكم المحلي، ضد صندوق الضرائب البلدية (الأرنونا) وكذلك احتجاج المجتمع العربي ضد تجاهله وإهماله في أعقاب حادثة القتل الجماعية في يافة الناصرة وحقيقة أنه خلال النصف الأول من هذه السنة بلغ عدد القتلى فيها ١٠١. وقد أحسن قادة الحملة الاحتجاجية صنعاً في مسارعتهم إلى الرد على هذه القضايا ويمكن أن نتوقع تطور مثل هذه الديناميكية.

## المراجع


- بيلين، يوسي. (١٩٨٥). ثمن الوحدة: حزب العمل حتى حرب الغفران. رفيفيم.
- بن إليعيزر، أوري. (١٩٩٥). في المهداف: نشأة العسكرتاريا الإسرائيلية: ١٩٣٦- ١٩٥٦. دفير.
- غرينبرغ، ليف. (١٩٩٩). ديمقراطية متخيَّلة في إسرائيل: خلفية نظرية ومنظور تاريخي. سوسيولوجيا إسرائيلية، ب(١)، ٢٠٩- ٢٤٠.
- غرينبرغ، ليف. (٢٠٠٠). لماذا لم «نكمل طريقه؟ "عن السلام، الديمقراطية، الاغتيال السياسي وأجندة ما بعد النزاع. ضمن ليف غرينبرغ (محرر)، ذاكرة خلافيّة: خرافة، قومية وديمقراطية (ص ١٢٣- ١٥١). معهد همفري للدراسات الاجتماعية، جامعة بن غوريون في النقب.
- غرينبرغ، ليف. (٢٠٠٧). سلام مُتخيَّل، خطاب حربيّ: إخفاق القيادة، السياسة والدمقراطية في إسرائيل، ١٩٩٢- ٢٠٠٦. رسلينغ.
- غرينبرغ، ليف. (٢٠٠٨). ديمقراطية احتلالية: الدور السياسي للجيش في النظام المزدوج في إسرائيل. سوسيولوجيا إسرائيلية، ط(٢)، ٢٩٧- ٣٢٣.
- هآرتس. (٢٠٢٣أ، ٢٨ شباط). قائد المنطقة العسكرية الوسطى: «الحدث في حوارة - بورغوم نفّذه خارجون عن القانون».
- هآرتس. (٢٠٢٣ب، ٤ آذار). المتظاهرون كانوا في طريقهم للخروج من أيالون والشرطة استخدمت خراطيم المياه، الخيّالة وقوت يَسام.
- هآرتس. (٢٠٢٣ج، ١٢ آذار). رئيس هيئة الأركان: الجيش الإسرائيلي لن يستطيع العمل دون جنود الاحتياط واستعدادهم مشروط بدولة ديمقراطية.
- هيلمان، سارة. (١٩٩٩). يوجد حد. ضمن عادي أوفير (محرر) خمسون إلى ثمانية وأربعين: محطات نقدية في تاريخ دولة إسرائيل (ص ٣١- ٣٢٠ معهد فان لير والكيبوتس الموحد.
- هرئيل، عاموس. (٢٠٢٣أ، ٨ آذار). طيارون لرئيس هيئة الأركان: إذا أقرّت التشريعات، فستتوقف أغلبية الطواقم الجوية في الاحتياط عن الطيران. هآرتس.
- هرئيل، عاموس. (٢٠٢٣ب، ٢٢ شباط). حين بدا أن الإجراءات المتطرفة فقط هي المؤثرة، لم يعد رفض الخدمة كلمة بذيئة. هآرتس.
- زيف، أورن. (٢٠٢٣، ٢ آذار). عنف الشرطة ولّد شعار «أين كنتم في حوارة؟». سيحاه مكوميت.
- ليفي، يغيل. (٢٠٢٣). جيش آخر لإسرائيل: العسكرتاريا المادية في إسرائيل. هآرتس.
- ليفي، يغيل. (٢٠٢٢، ١٨ كانون الأول). إرث كوخابي: جيشان، تزاد المسافة بينهما باستمرار. سيحاه مكوميت.
- ليفي، يغيل. (٢٠٢٣، ٢١ شباط). لن يتجندوا. هآرتس.
- نهوراي، يئير. (٢٠٢٢). الثورة الثالثة. منشورات ذاتية.
- سبير، أوري. (١٩٩٨). السيرورة: خلف كواليس الحسم التاريخي (ترجمة عاموس كرمل). مسكال.
- سموتريتش، بتسلئيل. (٢٠١٧). خطة الحسم: مفتاح السلام موجود في اليمين. هشيلواح، ٦، ٨١- ١٠٢.
- بيري، يورام. (٢٠٠٣). الانقلاب الديمقراطي في انتخابات ١٩٩٩. ضمن ماجد الحاج وأوري بن إليعيزر (محرران). باسم الأمن: سوسيولوجيا السلام والحرب في إسرائيل في عصر متغير (ص ١٢٥- ١٤٤). جامعة حيفا ومنشورات برديس.
- كيمرلينغ، باروخ. (١٩٩٣). العسكرتاريا في المجتمع الإسرائيلي. تيئوريا وبيكورت، ٤، ١٢٣- ١٤٠.
- شطاينمتس، موشي. (٢١٠٦، ١٧ شباط). آيزنكوت: «لا أريد أن يُفرغ

جندي خرطوشاً على فتاة ابنة ١٣ عاماً تحمل مقصّاً». والّا.
- شيزاف، هاجر. (٢٠٢٢، ٣٠ أيار). قائد كتيبة السامرة لتلاميذ مدارس دينية: «الجيش والاستيطان - واحد». هآرتس.
- شبيرا، يونتان. (١٩٧٧). الديمقراطية في إسرائيل. مسّادا.
- شبيرا، يونتان. (١٩٩٦). مجتمع في أسر السياسيين. سفريات بوعاليم.
- N١٢. (٢٠٢٣، ٢٧ آذار). ليلة احتجاج تاريخية في إسرائيل: هكذا هتف الجمهور لوقف الانقلاب القضائي.
- Ynet. (٢٠٢٣، ١ آذار). سموتريتش: "على الدولة أن تمحو حوارة".
- Hajjar, Lisa. (2005). *Courting conflict: The Israeli military court system in the West*
- *Bank and Gaza*. University of California Press.
- Grinberg, Lev. (2011). The reversal of citizenship: The Lebanon War and Intifada in the
- 1980s and the 2000s. In Yoav Peled, Noah Lewin-Epstein, Guy Mundlak & Jean
- L. Cohen (Eds.), *Democratic Citizenship and War* (pp. 217230-). Routledge.
- Grinberg, Lev. (2013). Resistance, politics and violence: The catch of the Palestinian
- struggle. *Current Sociology*, *61*(2), 206–225.
- Linz, Juan J., & Alfred C. Stepan. (1996). *Problems of democratic transition and*
- *consolidation*. Johns Hopkins University Press.
- Lomsky-Feder, Edna, & Eyal Ben-Ari (Eds.). (1999). *Military and militarism in Israeli*
- *society*. SUNY Press.
- Lustick, Ian S. (2019). *Paradigm lost: From two-state solution to one-state reality*.
- University of Pennsylvania Press.
- Peri, Yoram. (2006). *Generals in the cabinet room: How the military shapes Israeli*
- *policy*. United States Institute of Peace.
- Shafir, Gershon, & Yoav Peled. (2002). *Being Israeli: The dynamics of multiple*
- *citizenship*. Cambridge University Press.
- 28בוגי יעלון בנאומו להמוני המפגינים || עזריאלי 2023-01- ). Shafir, Haim. (2023, January 29
- [Video]. YouTube.
- Solingen, Etel, & Wilfred Wan. (2016). International Security: Critical junctures,
- developmental pathways, and institutional change. In Orfeo Fioretos (Ed.),
- *International politics and institutions in time* (pp. 167–195). Oxford University
- Press.
- Tamari, Salim. (1991). The Palestinian movement in transition: Historical reversals
- and the uprising. *Journal of Palestine Studies*, *20*(2), 57–70.
- Tarrow, Sidney. (2022). *Power in movement: Social movements and contentious*
- *politics* (4th ed.). Cambridge University Press.
- Tilly, Charles. (2000). Spaces of contention. *Mobilization*, *5*(2), 135–159__